الفترة. أما في قطاع غزة فنلاحظ الانخفاض في إنتاج المحصول الرئيسي (الحمضيات) بنسبة ٧٪ ما بين الأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨١، مثلما يلاحظ أن إنتاجه إنخفض أيضاً في الضفة الغربية في السنوات نفسها بمعدل ٨٪، بالرغم من أن انتاجها قد زاد بالمقارنة مع السنوات (١٩٦٤ - ١٩٦٦) بمعدل ٢٢٪. والأسباب في انخفاض إنتاج الحمضيات كثيرة، من أهمها أن الإنتاج كان يعتمد على التصدير الى الخارج بصورة رئيسية، وعندما أخذ أمر تصريف الإنتاج الى العالم العربي يواجه عقبات لا يمكن فهمها، ونظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تصل الى ٣٢٧ ديناراً للدونم الواحد مما يعني خسارة تصل الى مئة دينار في الدونم الواحد، فإن التخلي عن بيارات الحمضيات في الضفة والقطاع هو من أكثر الامور المقلقة التي تهدد مستقبل هذا الإنتاج، علماً بأن إسرائيل نفسها ستعاني أيضاً من مشاكل تصريف إنتاجها للحمضيات بعد إنضمام إسبانيا والبرتغال الى السوق الاوروبية المشتركة، مما سيدفعها الى وضع عقبات جديدة أمام تصدير حمضيات المناطق المحتلة، وإغراق السوق المحلي بمنتجاتها بأسعار زهيدة. وهذا ما سيعرض الفلاح الفلسطيني غير المدعوم إلى خسارات جديدة قد تؤدي فعلاً إلى تدمير مساحات واسعة من بيارات الحمضيات لديه.

حـ - قلة المساحات المزروعة: أدت أساليب الإحتلال المختلفة، من مزاحمة للإنتاج الزراعي المحلي ومصادرة الأراضي او عدم توفر رؤوس الأموال لإستثمارها في الإنتاج الزراعي، إلى أن لا تتعدى مساحة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية ٢٨٪ من المساحة الكلية، وفي قطاع غزة ٤٨,٧٪ من مساحته الكلية. وفي الوقت نفسه لم تتعد مساحة الأراضي المروية في الضفة الغربية ٥,٤٪ من نسبة الأراضي المزروعة، وذلك بسبب سيطرة الإحتلال على مصادر المياه ووضع العقبات أمام حفر الآبار الإرتوازية وفرض اسعار مرتفعة على المياه. هذا بدوره، بالإضافة الى الطبيعة الجغرافية لأراضي الضفة الغربية الجبلية، أدى الى عدم التوسع في المساحات المزروعة. ولأن مساحات الأراضي البور ما زالت واسعة جداً، فانها تتعرض باستمرار لخطر المصادرة التي تسعى اليها سلطات الإحتلال، والتي بلغت حتى الآن ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية التي صودرت أو اغلقت من قبل سلطات الإحتلال.

د - التبعية للإقتصاد الإسرائيلي: فرض الإحتلال من خلال سياسته الكولونيالية الاستيطانية التي يطبقها في المناطق المحتلة التبعية على الاقتصاد المحلي للإقتصاد الإسرائيلي، ويظهر ذلك جلياً في الإنتاج الزراعي، حيث تم مع بداية الإحتلال دفع السكان لتحويل مساحات واسعة من أراضيهم

التي كانت تفلح بالبطيخ والشمام الى أنواع زراعية أخرى كالسمسم والبصل وغيره من المنتجات التي تدخل في الصناعات الغذائية الإسرائيلية، ثم عاد وتخلى عن عملية شراء هذا الإنتاج، مما دفع السكان للعودة من الجديد الى زراعة البطيخ والشمام، الأمر الذي عرّض الإنتاج وفلاحة الأرض للتذبذب الكبير، اضافة الى فرض الإحتلال والتبعية أيضاً من خلال التحكم بالبذار والأسمدة وتحديد المساحات المزروعة بأنواع معينة من المنتجات وبشكل خاص الأشتال، وكذلك في تربية المواشي، حيث يمنع تربية الماعز والأغنام ويحد من المساحات التي تنتقل فيها للرعي، وبالتحكم في تزويد مزارع الدجاج بصيصان أقل جودة. والأكثر من ذلك فهو يتحكم بالسوق، حيث يغرقه بمنتجاته الزراعية والحيوانية، مما يؤدي إلى ضرب المنتج العربي المحلي الذي لا يتمتع بأية حماية ويعاني من ضعف ورؤوس الأموال لديه في وقت ترتفع فيه كلفة الإنتاج، مما يعرض الفلاحين للخسارة المستمرة، والتي غالباً ما تؤدي إلى التخلي عن الإنتاج والتحول الى سوق العمل. ومجمل الأمر هنا أن سلطات الاحتلال تسعى بشتى الطرق للحد من تطور الإنتاج الفلسطيني المحلي بشكل مستقل وتعمل على السيطرة عليه.

الآثار الإجتماعية للتحول:

١ - التحول إلى سوق العمل أو الهجرة: في ظل فشل سياسة الدعم للمناطق المحتلة وعدم برمجتها وتوجيهها بشكل تستفيد منها الجماهير الشعبية في المناطق المحتلة، وبسبب ما أشرنا إليه سابقاً من إستغلال كولنيالي واضح من قبل سلطات الإحتلال هدفه خنق الانتاج المحلي وفرض التبعية عليه، كان من الطبيعي جداً أن يتضرر فرع الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة وينكمش، مثله مثل الفروع الأخرى للإقتصاد المحلي، وبالتالي أن يتحول الفلاحون والقوة العاملة الاضافية في الريف إلى سوق العمل، إما في داخل الضفة والقطاع أو داخل إسرائيل، أو للهجرة إلى الخارج، بحثا عن مصدر مستقر للرزق يساهم في تثبيت الناس على أرضهم للتصدي لمخططات الإحتلال الخبيثة، التي تهدف في النهاية إلى الضم الفعلي والكلي لأراضي المناطق المحتلة.

ومن هنا فإن القاء نظرة على عدد الايدي العاملة في الزراعة في الضفة والقطاع (بمن فيهم العاملين بأجر في الزراعة) (جدول رقم ٦) يتبين ان العدد الاجمالي لهؤلاء العمال قد انخفض خلال عقد السبعينات بنسبة ٤٠٪، وبالطبع لم يأت هذا الإنخفاض نتيجة إستخدام الآلة الواسع أو رفع